2022/11/20

التقرير الصحفي اليومي

أول جامعة أردنية تحصل على شهادة ضمان الجودة من هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي الاردنية.

الاعتماد البريطاني لتخصص اللغة الإنجليزية وأدابها.

شهادة ضمان الجودة من هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي الاردنية المستوى الفضي لكلية الصيدلة والعلوم الطبية.

الاعتماد البريطاني على مستوى الجامعة

الاعتماد الأمريكي في تخصص الصيدلة

جائزة الحسن للتميز العلمي.

الاعتماد الألماني الأوروبي لقسم الكيمياء

الاعتماد الأمريكي في تخصصي نظم المعلومات الحاسوبية. وعلم الحاسوب.

الاعتماد الكندي لتخصص التسويق

شهادة الأيزو 2015:9001

التسلسل	الخبر	الصفحة	الصحيفة
.1	في ندوة بجامعة البترا بعنوان "القانون الدولي الإنساني" مشاركون: إزدواجية المعايير في تطبيق القانون الدولي تجاه القضية الفلسطينية	4	الدستور 2022/11/20
.2	بدران يشارك في أعمال مؤتمر حول التعلم الإلكتروني والتعليم عن بعد في بيروت	موقع كرم	
.3	بدران يشارك في أعمال مؤتمر حول التعلم الإلكتروني والتعليم عن بعد في بيروت	موقع خبرني	
.4	بدران يشارك في أعمال مؤتمر حول التعلم الإلكتروني والتعليم عن بعد في بيروت	موقع عمون	
.5	بدران يشارك في أعمال مؤتمر حول التعلم الإلكتروني والتعليم عن بعد في بيروت	موقع الأنباط	
.6	بدران يشارك في أعمال مؤتمر حول التعلم الإلكتروني والتعليم عن بعد في بيروت	موقع سرايا	
.7	بدران يشارك في أعمال مؤتمر حول التعلم الإلكتروني والتعليم عن بعد في بيروت	موقع المرفأ	
.8	ندوة في جامعة البترا تكشف ازدواجية معايير القانون الدَّولي الإنسانيّ تجاه القضية الفلسطينية	موقع خبرني	
.9	ندوة في جامعة البترا تكشف ازدواجية معايير "القانون الدَّولي الإنسانيّ" تجاه القضية الفلسطينية	موقع عمون	
.10	ندوة في جامعة البترا تكشف ازدواجية معايير "القانون الدَّولي الإنسانيّ" تجاه القضية الفلسطينية	موقع جهينة	
.11	ندوة في جامعة البترا تكشف ازدواجية معايير "القانون الدَّولي الإنسانيّ" تجاه القضية الفلسطينية	موقع سرايا	
.12	ندوة في جامعة البترا تكشف ازدواجية معايير "القانون الدَّولي الإنسانيّ" تجاه القضية الفلسطينية	موقع كرم	
.13	ندوة في جامعة البترا تكشف ازدواجية معايير "القانون الدَّولي الإنسانيّ" تجاه القضية الفلسطينية	موقع عمان جو	
.14	ندوة في جامعة البترا تكشف ازدواجية معايير 'القانون الدَّولي الإنسانيّ' تجاه القضية الفلسطينية (صور)	موقع مدار الساعة	
.15	ندوة في جامعة البترا تكشف ازدواجية معايير "القانون الدَّولي الإنسانيّ" تجاه القضية الفلسطينية	موقع الأنباط	
.16	ندوة في جامعة البترا تكشف ازدواجية معايير القانون الدَّولي الإنسانيّ تجاه القضية الفلسطينية	موقع نيروز	
.17	ندوة في جامعة البترا تكشف ازدواجية معايير "القانون الدَّولي الإنسانيّ" تجاه القضية الفلسطينية	موقع صراحة	
.18	ندوة في جامعة البترا تكشف ازدواجية معايير "القانون الدَّولي الإنسانيّ" تجاه القضية الفلسطينية	موقع الوقائع	

إعداد المنسق الإعلامي: رائـد أبو يعقوب

التسلسل	الخبر	الصفحة	الصحيفة
.19	ندوة في جامعة البترا تكشف ازدواجية معايير "القانون الدَّولي الإنسانيّ" تجاه القضية الفلسطينية	موقع صوت عمان	
.20	ندوة في جامعة البترا تكشف ازدواجية معايير "القانون الدَّولي الإنسانيّ" تجاه القضية الفلسطينية	موقع راصد	
.21	عمداء شؤون الطلبة يبحثون نشر العمل التطوعي بالجامعات	6	الدستور

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

مدير العلاقات العامة والدولية

علاء الدين عربيات

إعداد المنسق الإعلامي: رائـد أبو يعقوب

في ندوة بجامعة البترا بعنوان «القانون الدولي الإنساني»

مشاركون: ازدواجية المعايير في تطبيق القانون الدولي تجاه القضية الفلسطينية

مأدبا –احمد الحراوي

@AddustourNews

أشارت ندوة قانونية عقدت في جامعة البترا تحت عنوان «القانون الدولي الإنساني آفاق وتحديات» إلى أن القضية الفلسطينية تكشف عن ضعف تطبيق القانون الدولي الإنساني، كما إنها تكشف عن ازدواجية في معايير تطبيق القانون لصالح اللاجئين من الحروب، حيث تجاهل القانون الدولي الإنساني حقوق اللاجئين الفلسطينيين منذ عام 1948، بينما أخذ «بالتباكي على اللاجئين الأوكرانيين» منذ بدء اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية.

ورعى رئيس جامعة البترا الأستاذ الدكتور رامي عبد الرحيم والمستشار الأعلى للجامعة الأستاذ الدكتور عدنان بدران أعمال الندوة بتنظيم من كلية الحقوق في مسرح الأنباط بالجامعة، وأدار الندوة الدكتور صايل المومني من كلية الحقوق في الجامعة .

وقال عميد كلية الحقوق في الجامعة الدكتور علي الدباس ، إن انعقاد الندوة يشكل دعمًا لجهود اللجنة الوطنية للقانون الدّولي الإنساني التي تهدف إلى الحد من آثار النزاعات المسلحة، وحماية الأشخاص الذين لا يشتركون مباشرة أو بشكل فاعل في الأعمال العدائية، أو الذين كفوا عن المشاركة فيها، كما أنه يفرض قيودًا على وسائل الحرب وأساليبها.

وقال الدكتور محمد الطراونة في كلمة له بعنوان «التّحدّيات التي تواجه القانون الدولي الإنساني» إن القضية الفلسطينية تعد من أكبر تحديات القانون الدولي الإنساني لما تكشفه من ضعف تطبيق بنوده على الاحتلال الإسرائيلي، فالقانون الدوليّ يتجاهل حقوق اللّاجئين الفلسطينيّين منذ عام 1948 وفي الوقت ذاته لا ينفكّ يتباكى على اللاجئين الأوكرانيين، فضلًا عن خلطه الواضح بين الإرهاب الحقيقي وحق الدفاع عن النفس.

وأضاف الطّراونة أن النزاع في سوريا واليمن المستمر منذ سنوات قد كشف عن ازدواجية في تطبيق القانون الدولي.

وقال الدكتور عمر إعمر في كلمة بعنوان «المستجدات في القانون الدولي الإنساني» إن القانون الدولي لم يتمكن من تصفية وإنهاء أقدم استعمار استيطاني في العصر الحديث وهو الاستعمار الإسرائيلي، والمعطيات على أرض الواقع تشير بوضوح إلى أن الطرف الضعيف هو فقط من يلجأ إلى تفعيل القانون الدولي الإنساني.

وأشار رئيس اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني الفريق المتقاعد مأمون الخصاونة في كلمة بعنوان «أضواء على اللجنة الوطنية الأردنية للقانون الدولي الإنساني»، إلى وجود خلط بين القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان، مبينًا أن قانون حقوق الإنسان يعمل على حماية الفرد وقت السلم، وضمان حقوقه أمام السلطة العامة في دولته، بينما يهدف القانون الدولي الإنساني إلى حماية الفرد في حالات النزاع المسلح، وضبط أساليب القتال حتى لا تتحول الحروب إلى مجازر.

وأشار الخصاونة إلى أن اللجنة الوطنية الأردنية للقانون الإنساني هي واحدة من مئة وعشرين لجنة قانونية منتشرة في دول العالم تعمل كلها على تعديل التشريعات الوطنية بما يتناسب مع القانون الدولي الإنساني، مشيرًا إلى مساهمة اللجنة الوطنية الأردنية في صياغة عدد من التشريعات في القانون العسكري وقانون العقوبات وقانون غسيل الأموال والإرهاب.

وقال الدكتور عمر العكور في كلمة بعنوان «مقدمة في القانون الدولي» إن قواعد القانون الدولي الإنساني هي قواعد ملزمة تعمل على حماية المدنيين من أي اعتداء، لأن الاعتداء على المدنّيين يعد جريمة وفقًا للقانون.

Controlled Copy
وحدة ضمان الجودة والتخطيط والقياس
رمز النموذج: ER Fm 7.1.RevD | تاريخ الإصدار/ التحديث: 2019-12-03 | Page 4 of 24
إعداد المنسق الإعلامي: رائد أبو يعقوب

بدران يشارك في أعمال مؤتمر حول التعلم الإلكتروني والتعليم عن بعد في بيروت

19/11/2022

قال المستشار الأعلى لجامعة البترا رئيس الأكاديمية العربية للعلوم الأستاذ الدكتور عدنان بدران إن التدريس والمناهج والبحوث العلمية يجب أن تقود إلى تنمية مهارات التعلم والبحث العلمي والاستقصاء، لتقديم الحلول لمشاكلنا المقبلة، مضيفا أنّ "هذا بالطبع يتطلب تنمية مهارات التفكير لدى الشباب ليجابه تحديات المستقبل بكل ذكاء".

وكان بدران شارك في أعمال مؤتمر "سدّ الفجوة وتقريب المسافة: تاريخ ودور التعلم الإلكتروني والتعليم عن بعد في مشهد التعليم العالي في العالم العربي" الذي عقد في بيروت بتنظيم من الأكاديمية العربيّة للعلوم، ومشاركة من جامعة البترا.

ووجّه بدران كلامه للأكاديميّين المشاركين في المؤتمر قائلاً "إن علينا أن نُعدّ الإنسان المرن القادر على التحول وفق متطلبات المجتمع وتطوره الاقتصادي والثقافي والفكري"، مشيرا إلى أن التحول للتعلم الرقمي، والاقتصاد المعرفي الرقمي، بالاضافة إلى أنّ عدم معرفة ما يتطلبه المستقبل من مؤسساتنا التعليمية والبحثيّة يُعدّ من أبرز التحدّيات.

وأضاف بدران أنّ "هناك أزمات قد تظهر نتيجة لتغير المناخ، وشحّ المياه، والتحوّل إلى الطاقة المتجددة، والأمن الغذائي لسكان عالم قد يبلغ تعداده في عام 2050 ما يزيد على تسعة مليارات". وتابع قائلاً: "أصبح التعلّم الإلكتروني والتعليم عن بعد جزءا لا يتجزأ من التعليم العالي في العالم العربي".

وأشار بدران إلى أن انتشار الأساليب البديلة للتعلم التقليدي في التعليم العالي العربي يعود إلى أوائل القرن الحادي والعشرين، مع انتشار الإنترنت، والحواسيب الشخصية، والهواتف الذكية، والقدرة على تحمل تكاليفها، وتطور تقنيات الاتصال المتقدمة. الذي زاد انتشارها خلال جائحة كورونا (كوفيد-19). ونتيجة لذلك فقد برزت الضرورة للانطلاق إلى التعلم المدمج الذي يجمع بين التعليم الوجاهيّ والتعلّم الإلكترونيّ والتعليم عن بعد ببرامج مترابطة تشجّع النقاش والحوار التفاعليّ لترسيخ المهارات المعرفية والنقد الفكري، وتنمية مهارات التفكير والتحليل والاستنتاج وحل المشكلات.

.2

إعداد المنسق الإعلامي: رائـد أبو يعقوب

Share
أعجبني ٠

التاريخ: 19-11-2022 الوقت: 01:49 PM

بدران يشارك في أعمال مؤتمر حول التعلم الإلكتروني والتعليم عن بعد في بيروت

خبرني - قال المستشار الأعلى لجامعة البترا رئيس الأكاديمية العربية للعلوم الأستاذ الدكتور عدنان بدران إن التدريس والمناهج والبحوث العلمية يجب أن تقود إلى تنمية مهارات التعلم والبحث العلمي والاستقصاء، لتقديم الحلول لمشاكلنا المقبلة، مضيفًا أنَّ "هذا بالطبع يتطلب تنمية مهارات التفكير لدى الشباب ليجابه تحديات المستقبل بكل ذكاءٍ".

وكان بدران شارك في أعمال مؤتمر "سدّ الفجوة وتقريب المسافة: تاريخ ودور التعلم الإلكتروني والتعليم عن بعد في مشهد التعليم العالي في العالم العربي" الذي عقد في بيروت بتنظيم من الأكاديميّة العربيّة للعلوم، ومشاركة من جامعة البترا.

ووجّه بدران كلامه للأكاديميّين المشاركين في المؤتمر قائلًا: "إن علينا أن نُعِدّ الإنسان المرن القادر على التحول وفق متطلبات المجتمع وتطوره الاقتصادي والثقافي والفكري"، مشيرًا إلى أن التحول للتعلم الرقمي، والاقتصاد المعرفي الرقمي، بالإضافة إلى أنَّ عدم معرفة ما يتطلبه المستقبل من مؤسّساتنا التعليميّة والبحثيّة يُعَدّ من أبرز التحدّيات.

وأضاف بدران أنّ "هناك أزمات قد تظهر نتيجة لتغير المناخ، وشُحّ المياه، والتحوّل إلى الطاقة المتجددة، والأمن الغذائيّ لسكانِ عالَمٍ قد يبلغ تعداده في عام 2050 ما يزيد على تسعة مليارات". وتابع قائلًا: "أصبح التعلّم الإلكتروني والتعليم عن بعد جزءًا لا يتجزأ من التعليم العالي في العالم العربي".

وأشار بدران إلى أن انتشار الأساليب البديلة للتعلم التقليدي في التعليم العالي العربي يعود إلى أوائل القرن الحادي والعشرين، مع انتشار الإنترنت، والحواسيب الشخصيّة، والهواتف الذكيّة، والقدرة على تحمل تكاليفها، وتطور تقنيات الاتصال المتقدمة الّتي زاد انتشارها خلال جائحة كورونا (كوفيد-19). ونتيجة لذلك فقد برزت الضرورة للانطلاق إلى التعلم المدمج الذي يجمع بين التعليم الوجاهيّ والتعلّم الإلكترونيّ والتعليم عن بعد ببرامج مترابطة تشجّع النقاش والحوار التفاعليّ لترسيخ المهارات المعرفية والنقد الفكري، وتنمية مهارات التفكير والتحليل والاستنتاج وحل المشكلات.

بدران يشارك في أعمال مؤتمر حول التعلم الإلكتروني والتعليم عن بعد في بيروت

AM 11:39 19-11-2022

عمون - قال المستشار الأعلى لجامعة البترا رئيس الأكاديمية العربية للعلوم الأستاذ الدكتور عدنان بدران إن التدريس والمناهج والبحوث العلمية يجب أن تقود إلى تنمية مهارات التعلم والبحث العلمي والاستقصاء، لتقديم الحلول لمشاكلنا المقبلة، مضيفًا أنّ "هذا بالطبع يتطلب تنمية مهارات التفكير لدى الشباب ليجابه تحديات المستقبل بكل ذكاء".

وكان بدران شارك في أعمال مؤتمر "سدّ الفجوة وتقريب المسافة: تاريخ ودور التعلم الإلكتروني والتعليم عن بعد في مشهد التعليم العالي في العالم العربي" الذي عقد في بيروت بتنظيم من الأكاديميّة العربيّة للعلوم، ومشاركة من جامعة البترا.

ووجّه بدران كلامه للأكاديميّين المشاركين في المؤتمر قائلًا: "إن علينا أن نُعدّ الإنسان المرن القادر على التحول وفق متطلبات المجتمع وتطوره الاقتصادي والثقافي والفكري"، مشيراً إلى أن التحول للتعلم الرقمي، والاقتصاد المعرفي الرقمي، بالإضافة إلى أنّ عدم معرفة ما يتطلبه المستقبل من مؤسّساتنا التعليميّة والبحثيّة يُعدّ من أبرز التحدّيات.

وأضاف بدران أنّ "هناك أزمات قد تظهر نتيجة لتغير المناخ، وفخّ المياه، والتحوّل إلى الطاقة المتجددة، والأمن الغذائيّ لسكانٍ عالمٍ قد يبلغ تعداده في عام 2050 ما يزيد على تسعة مليارات". وتابع قائلًا: "أصبح التعلّم الإلكتروني والتعليم عن بعد جزءًا لا يتجزأ من التعليم العالي في العالم العربي".

وأشار بدران إلى أن انتشار الأساليب البديلة للتعلم التقليدي في التعليم العالي العربي يعود إلى أوائل القرن الحادي والعشرين، مع انتشار الإنترنت، والحواسيب الشخصيّة، والهواتف الذكيّة، والقدرة على تحمل تكاليفها، وتطور تقنيات الاتصال المتقدمة التي زاد انتشارها خلال جائحة كورونا (كوفيد-19)، ونتيجة لذلك فقد برزت الضرورة للانطلاق إلى التعلم المدمج الذي يجمع بين التعليم الوجاهيّ والتعلّم الإلكترونيّ والتعليم عن بعد ببرامج مترابطة تشجّع النقاش والحوار التفاعليّ لترسيخ المهارات المعرفية والنقد الفكري، وتنمية مهارات التفكير والتحليل والاستنتاج وحل المشكلات.

.4

إعداد المنسق الإعلامي: رائـد أبو يعقوب

بدران يشارك في أعمال مؤتمر حول التعلم الإلكتروني والتعليم عن بعد في بيروت

تاريخ النشر : السبت - 2022-11-19 | 11:44 am

الأنباط -

قال المستشار الأعلى لجامعة البترا رئيس الأكاديمية العربية للعلوم الأستاذ الدكتور عدنان بدران إن التدريس والمناهج والبحوث العلمية يجب أن تقود إلى تنمية مهارات التعلم والبحث العلمي والاستقصاء، لتقديم الحلول لمشاكلنا المقبلة، مضيفًا أنَّ "هذا بالطبع يتطلب تنمية مهارات التفكير لدى الشباب ليجابه تحديات المستقبل بكل ذكاءٍ".

وكان بدران شارك في أعمال مؤتمر "سدّ الفجوة وتقريب المسافة: تاريخ ودور التعلم الإلكتروني والتعليم عن بعد في مشهد التعليم العالي في العالم العربي" الذي عقد في بيروت بتنظيم من الأكاديميّة العربيّة للعلوم، ومشاركة من جامعة البترا.

ووجّه بدران كلامه للأكاديميّين المشاركين في المؤتمر قائلًا: "إن علينا أن نُعِدّ الإنسان المرن القادر على التحول وفق متطلبات المجتمع وتطوره الاقتصادي والثقافي والفكري"، مشيرًا إلى أن التحول للتعلم الرقمي، والاقتصاد المعرفي الرقمي، بالإضافة إلى أنَّ عدم معرفة ما يتطلبه المستقبل من مؤسّساتنا التعليميّة والبحثيّة يُعَدّ من أبرز التحدّيات.

وأضاف بدران أنّ "هناك أزمات قد تظهر نتيجة لتغير المناخ، وشُحّ المياه، والتحوّل إلى الطاقة المتجددة، والأمن الغذائيّ لسكانِ عالَمٍ قد يبلغ تعداده في عام 2050 ما يزيد على تسعة مليارات". وتابع قائلًا: "أصبح التعلّم الإلكتروني والتعليم عن بعد جزءًا لا يتجزأ من التعليم العالي في العالم العربي".

وأشار بدران إلى أن انتشار الأساليب البديلة للتعلم التقليدي في التعليم العالي العربي يعود إلى أوائل القرن الحادي والعشرين، مع انتشار الإنترنت، والحواسيب الشخصيّة، والهواتف الذكيّة، والقدرة على تحمل تكاليفها، وتطور تقنيات الاتصال المتقدمة الّتي زاد انتشارها خلال جائحة كورونا (كوفيد-19). ونتيجة لذلك فقد برزت الضرورة للانطلاق إلى التعلم المدمج الذي يجمع بين التعليم الوِجاهيّ والتعلّم الإلكترونيّ والتعليم عن بعد ببرامج مترابطة تشجّع النقاش والحوار التفاعليّ لترسيخ المهارات المعرفية والنقد الفكري، وتنمية مهارات التفكير والتحليل والاستنتاج وحل المشكلات.

.5

بدران يشارك في أعمال مؤتمر حول التعلم الإلكتروني والتعليم عن بعد في بيروت

بدران يشارك في أعمال مؤتمر حول التعلم الإلكتروني والتعليم عن بعد في بيروت

AM 11:32 19-11-2022

سرايا - قال المستشار الاعلى لجامعة البترا رئيس الأكاديمية العربية للعلوم الأستاذ الدكتور عدنان بدران ان التدريس والمناهج والبحوث العلمية يجب ان تقود الى تنمية مهارات التعلم والبحث العلمي والاستقصاء، لتقديم الحلول لمشاكلنا المقبلة، مضيفاً أنّ "هذا بالطبع يتطلب تنمية مهارات التفكير لدى الشباب ليجابه تحديات المستقبل بكل ذكاء".

وكان بدران شارك في أعمال مؤتمر "سدّ الفجوة وتقريب المسافة: تاريخ ودور التعلم الإلكتروني والتعليم عن بعد في مشهد التعليم العالي في العالم العربي" الذي عقد في بيروت بتنظيم من الأكاديمية العربية للعلوم، ومشاركة من جامعة البترا.

ووجّه بدران كلامه للأكاديميين المشاركين في المؤتمر قائلاً: "إن علينا أن نُعِدّ الإنسان المرن القادر على التحول وفق متطلبات المجتمع وتطوره الاقتصادي والثقافي والفكري"، مشيرًا الى أن التحول للتعلم الرقمي، والاقتصاد المعرفي الرقمي، بالاضافة الى انّ عدم معرفة ما يتطلبه المستقبل من مؤسساتنا التعليمية والبحثية يُعدّ من ابرز التحديات.

واضاف بدران أنّ "هناك أزمات قد تظهر نتيجة لتغير المناخ، وشحّ المياه، والتحول إلى الطاقة المتجددة، والأمن الغذائي لسكان عالم قد يبلغ تعداده في عام 2050 ما يزيد على تسعة مليارات". وتابع قائلاً: "أصبح التعلم الإلكتروني والتعليم عن بعد جزءًا لا يتجزأ من التعليم العالي في العالم العربي".

واشار بدران إلى أن التشار الأساليب البديلة للتعلم التقليدي في التعليم العالي العربي يعود إلى أوائل القرن الحادي والعشرين، مع التشار الإنترنت، والحواسيب الشخصية، والهواتف الذكية، والقدرة على تحمل تكاليفها، وتطور تقنيات الاتصال المتقدمة التي زاد التشارها خلال جائحة كورونا (كوفيد-19). ونتيجة لذلك فقد برزت الضرورة للانطلاق إلى التعلم المدمج الذي يجمع بين التعليم الوجاهي والتعلم الإلكتروني والتعليم عن بعد ببرامج مترابطة تشجع التفاعل والحوار التفاعلي لترسيخ المهارات المعرفية والنقد الفكري، وتنمية مهارات التفكير والتحليل والاستنتاج وحل المشكلات.

.6

إعداد المنسق الإعلامي: رائـد أبو يعقوب

بدران يشارك في أعمال مؤتمر حول التعلم الإلكتروني والتعليم عن بعد في بيروت

On **نوفمبر 19, 2022**

المرفأ...قال المستشار الأعلى لجامعة البترا رئيس الأكاديمية العربية للعلوم الأستاذ الدكتور عدنان بدران إن التدريس والمناهج والبحوث العلمية يجب أن تقود إلى تنمية مهارات التعلم والبحث العلمي والاستقصاء، لتقديم الحلول لمشاكلنا المقبلة، مضيفًا أنَّ "هذا بالطبع يتطلب تنمية مهارات التفكير لدى الشباب ليجابه تحديات المستقبل بكل ذكاء".

وكان بدران شارك في أعمال مؤتمر "سدّ الفجوة وتقريب المسافة: تاريخ ودور التعلم الإلكتروني والتعليم عن بعد في مشهد التعليم العالي في العالم العربي" الذي عقد في بيروت بتنظيم من الأكاديميّة العربيّة للعلوم، ومشاركة من جامعة البترا.

ووجّه بدران كلامه للأكاديميّين المشاركين في المؤتمر قائلًا: "إن علينا أن نُعِدّ الإنسان المرن القادر على التحول وفق متطلبات المجتمع وتطوره الاقتصادي والثقافي والفكري"، مشيرًا إلى أن التحول للتعلم الرقمي، والاقتصاد المعرفي الرقمي، بالإضافة إلى أنَّ عدم معرفة ما يتطلبه المستقبل من مؤسّساتنا التعليميّة والبحثيّة يُعَدّ من أبرز التحدّيات.

وأضاف بدران أنّ "هناك أزمات قد تظهر نتيجة لتغير المناخ، وشُحّ المياه، والتحوّل إلى الطاقة المتجددة، والأمن الغذائيّ لسكانِ عالَمٍ قد يبلغ تعداده في عام 2050 ما يزيد على تسعة مليارات". وتابع قائلًا: "أصبح التعلّم الإلكتروني والتعليم عن بعد جزءًا لا يتجزأ من التعليم العالي في العالم العربي".

وأشار بدران إلى أن انتشار الأساليب البديلة للتعلم التقليدي في التعليم العالي العربي يعود إلى أوائل القرن الحادي والعشرين، مع انتشار الإنترنت، والحواسيب الشخصيّة، والهواتف الذكيّة، والقدرة على تحمل تكاليفها، وتطور تقنيات الاتصال المتقدمة الّتي زاد انتشارها خلال جائحة كورونا (كوفيد-19). ونتيجة لذلك فقد برزت الضرورة للانطلاق إلى التعلم المدمج الذي يجمع بين التعليم الوِجاهيّ والتعلّم الإلكترونيّ والتعليم عن بعد ببرامج مترابطة تشجّع النقاش والحوار التفاعليّ لترسيخ المهارات المعرفية والنقد الفكري، وتنمية مهارات التفكير والتحليل والاستنتاج وحل المشكلات.

التاريخ: 19-11-2022 الوقت: 01:43 PM

ندوة في جامعة البترا تكشف ازدواجية معايير القانون الدّولي الإنسانيّ تجاه القضية الفلسطينية

خبرني - أشارت ندوة قانونية عُقِدت في جامعة البترا تحت عنوان: "القانون الدّولي الإنسانيّ: آفاق وتحديات" إلى أن القضية الفلسطينية تكشف عن ضعف تطبيق القانون الدّولي الإنساني، كما أنها تكشف عن ازدواجية في معايير تطبيق القانون، وتلحق الضرر بمصالح اللاجئين من الحروب؛ إذ تجاهل القانون الدّولي الإنسانيّ حقوق اللاجئين الفلسطينيين منذ عام 1948 بينما أخذ "بالتباكي على اللاجئين الأوكرانيّين" منذ بدء اندلاع الحرب الروسيّة الأوكرانيّة.

ورعى رئيس جامعة البترا الأستاذ الدكتور رامي عبد الرحيم، والمستشار الأعلى للجامعة الأستاذ الدكتور عدنان بدران أعمال الندوة التي نظّمتها كلية الحقوق على مسرح الأنباط في الجامعة، وأدارها الدكتور صايل المومني من كلية الحقوق في جامعة البترا.

وقال عميد كلية الحقوق في جامعة البترا الدكتور علي الدباس إن انعقاد الندوة ينطلق من حرص جامعة البترا على خدمة المجتمع المحلّيّ، ويشكل دعمًا لجهود اللجنة الوطنية للقانون الدّولي الإنساني التي تهدف إلى الحد من آثار النزاعات المسلحة، وحماية الأشخاص الذين لا يشتركون مباشرة أو بشكل فاعل في الأعمال العدائية، أو الذين كفوا عن المشاركة فيها، كما أنه يفرض قيودًا على وسائل الحرب وأساليبها.

وقال الدكتور محمد الطراونة في كلمة بعنوان: "التّحدّيات التي تواجه القانون الدولي الإنساني" إن القضية الفلسطينية تعد من أكبر تحديات القانون الدولي الإنساني لما تكشفه من ضعف تطبيق بنوده على الاحتلال الإسرائيلي، فالقانون الدوليّ يتجاهل حقوق اللّاجئين الفلسطينيّين منذ عام 1948 وفي الوقت ذاته لا ينفكّ يتباكى على اللاجئين الأوكرانيين، فضلًا عن خلطه الواضح بين الإرهاب الحقيقي وحق الدفاع عن النفس. وأضاف الطّراونة أن النزاع في سوريا واليمن المستمر منذ سنوات قد كشف عن ازدواجية في تطبيق القانون الدولي.

وقال الدكتور عمر إعمر في كلمة بعنوان "المستجدات في القانون الدولي الإنساني" إن القانون الدولي لم يتمكن من تصفية وإنهاء أقدم استعمار استيطاني في العصر الحديث وهو الاستعمار الإسرائيلي، والمعطيات على أرض الواقع تشير بوضوح إلى أن الطرف الضعيف هو فقط من يلجأ إلى تفعيل القانون الدولي الإنساني.

وأشار إعمر إلى أن تجريم الحرب الإلكترونية حتى اليوم لم يرد في المواثيق الدولية، على الرغم مما يتعرض له القانون الدولي الإنساني من حرب إلكترونية قد يمتدّ تأثيرها إلى محاولة السيطرة على حواسيب التحكّم في الملاحة الجويّة والملاحة البحرية، معلّلًا ذلك بأن الحرب الإلكترونية لا تحدث إلا في الفضاء الافتراضي، وهو ما أوجد جدلًا قانونيًا حول تجريم الهجمات الإلكترونية على الرغم من خطورتها البالغة.

وأشار رئيس اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني الفريق المتقاعد مأمون الخصاونة في كلمة بعنوان: "أضواء على اللجنة الوطنية الأردنية للقانون الدولي الإنسانيّ" أشار إلى وجود خلط بين القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان، مبينًا أن قانون حقوق الإنسان يعمل على حماية الفرد وقت السلم، وضمان حقوقه أمام السلطة العامة في دولته، بينما يهدف القانون الدولي الإنساني إلى حماية الفرد في حالات النزاع المسلح، وضبط أساليب القتال حتى لا تتحول الحروب إلى مجازر.

وأشار الخصاونة إلى أن اللجنة الوطنية الأردنية للقانون الإنساني هي واحدة من مئة وعشرين لجنة قانونية منتشرة في دول العالم تعمل كلها على تعديل التشريعات الوطنية بما يتناسب مع القانون الدولي الإنساني، مشيرًا إلى مساهمة اللجنة الوطنية الأردنية في صياغة عدد من التشريعات في القانون العسكري وقانون العقوبات وقانون غسيل الأموال والإرهاب.

وقال الدكتور عمر العكور في كلمة بعنوان "مقدمة في القانون الدولي" إن قواعد القانون الدولي الإنساني هي قواعد ملزمة تعمل على حماية المدنيين من أي اعتداء، لأن الاعتداء على المدنيين يعد جريمة وفقًا للقانون.

وأضاف العكور أن تعريف "المدنيين" في القانون الدولي الإنساني يقصد منه الأشخاص غير العسكريّين. وهو بهذا التعريف يشمل الأطفال والنساء والمدنيين من الرجال، ويتسع ليشمل أسرى الحرب والجرحى، باعتبار أن الإصابة تجعل من العسكري مدنيًا غير مشارك في الحرب.

إعداد المنسق الإعلامي: رائـد أبو يعقوب

ندوة في جامعة البترا تكشف ازدواجية معايير "القانون الدّولي الإنسانيّ" تجاه القضية الفلسطينية

AM 11:37 19-11-2022

عمون - أشارت ندوة قانونية عُقِدت في جامعة البترا تحت عنوان: "القانون الدّولي الإنسانيّ: آفاق وتحديات" إلى أن القضية الفلسطينية تكشف عن ضعف تطبيق القانون الدّولي الإنسانيّ، كما أنها تكشف عن ازدواجية في معايير تطبيق القانون، وتلحق الضرر بمصالح اللاجئين من الحروب، إذ تجاهل القانون الدّولي الإنسانيّ حقوق اللاجئين الفلسطينيين منذ عام 1948 بينما أخذ "بالتباكي على اللاجئين الأوكرانيين" منذ بدء اندلاع الحرب الروسيّة الأوكرانيّة.

ورعى رئيس جامعة البترا الأستاذ الدكتور رامي عبد الرحيم، والمستشار الأعلى للجامعة الأستاذ الدكتور عدنان بدران أعمال الندوة التي نظّمتها كلية الحقوق على مسرح الأنباط في الجامعة، وأدارها الدكتور صايل المومني من كلية الحقوق في جامعة البترا.

وقال عميد كلية الحقوق في جامعة البترا الدكتور علي الدباس إن انعقاد الندوة ينطلق من حرص جامعة البترا على خدمة المجتمع المحلّي، وبشكل دعمًا لجهود اللجنة الوطنية للقانون الدّولي الإنساني التي تهدف إلى الحد من آثار النزاعات المسلحة، وحماية الأشخاص الذين لا يشتركون مباشرة أو بشكل فاعل في الأعمال العدائية، أو الذين كفوا عن المشاركة فيها، كما أنه يفرض قيودًا على وسائل الحرب وأساليبها.

وقال الدكتور محمد الطراونة في كلمة بعنوان: "التحديات التي تواجه القانون الدولي الإنساني" إن القضية الفلسطينية تعد من أكبر تحديات القانون الدولي الإنساني لما تكشفه من ضعف تطبيق بنوده على الاحتلال الإسرائيلي، فالقانون الدوليّ يتجاهل حقوق اللّاجئين الفلسطينيّين منذ عام 1948 وفي الوقت ذاته لا يفكّ يتباكى على اللاجئين الأوكرانيين، فضلًا عن خلطه الواضح بين الإرهاب الحقيقي وحق الدفاع عن النفس. وأضاف الطّراونة أن النزاع في سوريا واليمن المستمر منذ سنوات قد كشف عن ازدواجية في تطبيق القانون الدولي.

وقال الدكتور عمر إعمر في كلمة بعنوان "المستجدات في القانون الدولي الإنساني" إن القانون الدولي لم يتمكن من تصفية وإنهاء أقدم استعمار استيطاني في العصر الحديث وهو الاستعمار الإسرائيلي، والمعطيات على أرض الواقع تشير بوضوح إلى أن الطرف الضعيف هو فقط من يلجأ إلى تفعيل القانون الدولي الإنساني.

وأشار إعمر إلى أن تجريم الحرب الإلكترونية حتى اليوم لم يرد في المواثيق الدولية، على الرغم مما يتعرض له القانون الدولي الإنساني من حرب إلكترونية قد يمتدّ تأثيرها إلى محاولة السيطرة على حواسيب التحكّم في الملاحة الجويّة والملاحة البحرية، معلّلًا ذلك بأن الحرب الإلكترونية لا تحدث إلا في الفضاء الافتراضي، وهو ما أوجد جدلًا قانونيًا حول تجريم الهجمات الإلكترونية على الرغم من خطورتها البالغة.

وأشار رئيس اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني الفريق المتقاعد مأمون الخصاونة في كلمة بعنوان: "أضواء على اللجنة الوطنية الأردنية للقانون الدولي الإنسانيّ" أشار إلى وجود خلط بين القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان، مبيّنًا أن قانون حقوق الإنسان يعمل على حماية الفرد وقت السلم، وتمتحان حقوقه أمام السلطة العامة في دولته، بينما يهدف القانون الدولي الإنساني إلى حماية الفرد في حالات النزاع المسلح، وضبط أساليب القتال حتى لا تتحول الحروب إلى مجازر.

وأشار الخصاونة إلى أن اللجنة الوطنية الأردنية للقانون الإنساني هي واحدة من مئة وعشرين لجنة قانونية منتشرة في دول العالم تعمل كلها على تعديل التشريعات الوطنية بما يتناسب مع القانون الدولي الإنساني، مشيرًا إلى مساهمة اللجنة الوطنية الأردنية في صياغة عدد من التشريعات في القانون العسكري وقانون العقوبات وقانون غسيل الأموال والإرهاب.

وقال الدكتور عمر العكور في كلمة بعنوان "مقدمة في القانون الدولي" إن قواعد القانون الدولي الإنساني هي قواعد ملزِمة تعمل على حماية المدنيين من أي اعتداء، لأن الاعتداء على المدنيين يعد جريمة وفقًا للقانون.

وأضاف العكور أن تعريف "المدنيين" في القانون الدولي الإنساني يقصد منه الأشخاص غير العسكريّين، وهو بهذا التعريف يشمل الأطفال والنساء والمدنيين من الرجال، ويتسع ليشمل أسرى الحرب والجرحى، باعتبار أن الإصابة تجعل من العسكري مدنيًا غير مشارك في الحرب.

إعداد المنسق الإعلامي: رائـد أبو يعقوب

ندوة في جامعة البترا تكشف ازدواجية معايير "القانون الدَّولي الإنسانيّ" تجاه القضية الفلسطينية

تاريخ النشر : 19-11-2022 - 11:42 am

جهينة نيوز -

أشارت ندوة قانونية عُقِدت في جامعة البترا تحت عنوان: "القانون الدَّولي الإنسانيّ: آفاق وتحديات" إلى أن القضية الفلسطينية تكشف عن ضعف تطبيق القانون الدَّولي الإنسانيّ، كما أنها تكشف عن ازدواجية في معايير تطبيق القانون، وتلحق الضرر بمصالح اللاجئين من الحروب؛ إذ تجاهل القانون الدَّولي الإنسانيّ حقوق اللاجئين الفلسطينيين منذ عام 1948 بينما أخذ "بالتباكي على اللاجئين الأوكرانيّين" منذ بدء اندلاع الحرب الروسيّة الأوكرانيّة.

ورعى رئيس جامعة البترا الأستاذ الدكتور رامي عبد الرحيم، والمستشار الأعلى للجامعة الأستاذ الدكتور عدنان بدران أعمال الندوة التي نظّمتها كلية الحقوق على مسرح الأنباط في الجامعة، وأدارها الدكتور صايل المومني من كلية الحقوق في جامعة البترا.

وقال عميد كلية الحقوق في جامعة البترا الدكتور علي الدباس إن انعقاد الندوة ينطلق من حرص جامعة البترا على خدمة المجتمع المحلّيّ، ويشكل دعمًا لجهود اللجنة الوطنية للقانون الدَّولي الإنساني التي تهدف إلى الحد من آثار النزاعات المسلحة، وحماية الأشخاص الذين لا يشتركون مباشرة أو بشكل فاعل في الأعمال العدائية، أو الذين كفوا عن المشاركة فيها، كما أنه يفرض قيودًا على وسائل الحرب وأساليبها.

وقال الدكتور محمد الطراونة في كلمة بعنوان: "التّحدّيات التي تواجه القانون الدولي الإنساني" إن القضية الفلسطينية تعد من أكبر تحديات القانون الدولي الإنساني لما تكشفه من ضعف تطبيق بنوده على الاحتلال الإسرائيلي، فالقانون الدوليّ يتجاهل حقوق اللّاجئين الفلسطينيّين منذ عام 1948 وفي الوقت ذاته لا ينفكّ يتباكى على اللاجئين الأوكرانيين، فضلًا عن خلطه الواضح بين الإرهاب الحقيقي وحق الدفاع عن النفس. وأضاف الطّراونة أن النزاع في سوريا واليمن المستمر منذ سنوات قد كشف عن ازدواجية في تطبيق القانون الدولي.

وقال الدكتور عمر إعمر في كلمة بعنوان "المستجدات في القانون الدولي الإنساني" إن القانون الدولي لم يتمكن من تصفية وإنهاء أقدم استعمار استيطاني في العصر الحديث وهو الاستعمار الإسرائيلي، والمعطيات على أرض الواقع تشير بوضوح إلى أن الطرف الضعيف هو فقط من يلجأ إلى تفعيل القانون الدولي الإنساني.

وأشار إعمر إلى أن تجريم الحرب الإلكترونية حتى اليوم لم يرد في المواثيق الدولية، على الرغم مما يتعرض له القانون الدولي الإنساني من حرب إلكترونية قد يمتدّ تأثيرها إلى محاولة السيطرة على حواسيب التحكّم في المِلاحة الجويّة والملاحة البحرية، معلّلًا ذلك بأن الحرب الإلكترونية لا تحدث إلا في الفضاء الافتراضي، وهو ما أوجد جدلًا قانونيًا حول تجريم الهجمات الإلكترونية على الرغم من خطورتها البالغة.

وأشار رئيس اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني الفريق المتقاعد مأمون الخصاونة في كلمة بعنوان: "أضواء على اللجنة الوطنية الأردنية للقانون الدولي الإنسانيّ" أشار إلى وجود خلط بين القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان، مبينًا أن قانون حقوق الإنسان يعمل على حماية الفرد وقت السلم، وضمان حقوقه أمام السلطة العامة في دولته، بينما يهدف القانون الدولي الإنساني إلى حماية الفرد في حالات النزاع المسلح، وضبط أساليب القتال حتى لا تتحول الحروب إلى مجازر.

وأشار الخصاونة إلى أن اللجنة الوطنية الأردنية للقانون الإنساني هي واحدة من مئة وعشرين لجنة قانونية منتشرة في دول العالم تعمل كلها على تعديل التشريعات الوطنية بما يتناسب مع القانون الدولي الإنساني، مشيرًا إلى مساهمة اللجنة الوطنية الأردنية في صياغة عدد من التشريعات في القانون العسكري وقانون العقوبات وقانون غسيل الأموال والإرهاب.

وقال الدكتور عمر العكور في كلمة بعنوان "مقدمة في القانون الدولي" إن قواعد القانون الدولي الإنساني هي قواعد ملزِمة تعمل على حماية المدنيين من أي اعتداء، لأن الاعتداء على المدنيين يعد جريمة وفقًا للقانون.

وأضاف العكور أن تعريف "المدنيين" في القانون الدولي الإنساني يقصد منه الأشخاص غير العسكريّين. وهو بهذا التعريف يشمل الأطفال والنساء والمدنيين من الرجال، ويتسع ليشمل أسرى الحرب والجرحى، باعتبار أن الإصابة تجعل من العسكري مدنيًا غير مشارك في الحرب.

ندوة في جامعة البترا تكشف ازدواجية معايير "القانون الدولي الإنساني" تجاه القضية الفلسطينية

تعديل حجم الخط

AM 11:25 19-11-2022

سرايا - أشارت ندوة قانونية عُقدت في جامعة البترا تحت عنوان: "القانون الدّولي الإنساني: آفاق وتحديات" إلى أن القضية الفلسطينية تكشف عن ضعف تطبيق القانون الدولي الإنساني، كما انها تكشف عن ازدواجية في معايير تطبيق القانون، وتلحق الضرر بمصالح اللاجئين من الحروب، إذ تجاهل القانون الدولي الإنساني حقوق اللاجئين الفلسطينيين منذ عام 1948 بينما أخذ "بالتباكي على اللاجئين الأوكرانيين" منذ بدء اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية.

ورعى رئيس جامعة البترا الأستاذ الدكتور رامي عبد الرحيم، والمستشار الأعلى للجامعة الأستاذ الدكتور عدنان بدران أعمال الندوة التي نظّمتها كلية الحقوق على مسرح الانماط في الجامعة، وأدارها الدكتور صايل المومني من كلية الحقوق في جامعة البترا.

وقال عميد كلية الحقوق في جامعة البترا الدكتور علي الديلمي إن انعقاد الندوة ينطلق من حرص جامعة البترا على خدمة المجتمع المحلي، ويشكل دعما لجهود اللجنة الوطنية للقانون الدّولي الإنساني التي تهدف إلى الحد من آثار النزاعات المسلحة، وحماية الأشخاص الذين لا يشتركون مباشرة أو بشكل فاعل في الأعمال العدائية، أو الذين كفوا عن المشاركة فيها، كما أنه يفرض قيودًا على وسائل الحرب وأساليبها.

وقال الدكتور محمد الطراونة في كلمة بعنوان: "التّحديات التي تواجه القانون الدولي الإنساني" إن القضية الفلسطينية تعد من أكبر تحديات القانون الدولي الإنساني لما تكشفه من ضعف تطبيق بنوده على الاحتلال الإسرائيلي، فالقانون الدولي يتجاهل حقوق اللاجئين الفلسطينيين منذ عام 1948 وفي الوقت ذاته لا ينفك يتباكى على اللاجئين الأوكرانيين، فضلًا عن خلطه الواضح بين الإرهاب الحقيقي وحق الدفاع عن النفس. وأضاف الطّراونة أن النزاع في سوريا واليمن الممتدم منذ سنوات قد كشف عن ازدواجية في تطبيق القانون الدولي.

وقال الدكتور عمر إعمر في كلمة بعنوان "المستجدات في القانون الدولي الانساني" إن القانون الدولي لم يتمكن من تصفية وإنهاء أقدم استعمار استيطاني في العصر الحديث وهو الاستعمار الإسرائيلي، والمعطيات على أرض الواقع تشير بوضوح إلى أن الطرف الضعيف هو فقط من يلجأ إلى تفعيل القانون الدولي الانساني.

وأشار إعمر إلى أن تجريم الحرب الالكترونية حتى اليوم لم يرد في المواثيق الدولية، على الرغم مما يتعرض له القانون الدولي الإنساني من حرب الكترونية قد يمتد تأثيرها إلى محاولة السيطرة على حواسيب التحكم في الملاحة الجوية والملاحة البحرية، معلّلًا ذلك بأن الحرب الإلكترونية لا تحدث إلا في الفضاء الافتراضي، وهو ما أوجد جدلًا قانونيًا حول تجريم الهجمات الالكترونية على الرغم من خطورتها البالغة.

وأشار رئيس اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني الفريق المتقاعد مأمون الخصاونة في كلمة بعنوان: "أضواء على اللجنة الوطنية الأردنية للقانون الدولي الإنساني" أشار إلى وجود خلط بين القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان، مبينًا أن قانون حقوق الإنسان يعمل على حماية الفرد وقت السلم وضمان حقوقه أمام السلطة العامة في دولته، بينما يهدف القانون الدولي الإنساني إلى حماية الفرد في حالات النزاع المسلح، وضبط أساليب القتال حتى لا تتحول الحروب إلى مجازر.

وأشار الخصاونة إلى أن اللجنة الوطنية الأردنية للقانون الإنساني هي واحدة من مئة وعشرين لجنة قانونية منتشرة في دول العالم تعمل كلها على تعديل التشريعات الوطنية بما يتناسب مع القانون الدولي الإنساني، مشيرًا إلى مساهمة اللجنة الوطنية الأردنية في صياغة عدد من التشريعات في القانون العسكري وقانون العقوبات وقانون غسيل الأموال والإرهاب.

وقال الدكتور عمر العكور في كلمة بعنوان "مقدمة في القانون الدولي" إن قواعد القانون الدولي الإنساني هي قواعد ملزمة تعمل على حماية المدنيين من أي اعتداء، لأن الاعتداء على المدنيين يعد جريمة وفقًا للقانون.

وأضاف العكور أن تعريف "المدنيين" في القانون الدولي الإنساني يقصد منه الأشخاص غير العسكريين. وهو بهذا التعريف يشمل الأطفال والنساء والمدنيين من الرجال، ويتسع ليشمل أسرى الحرب والجرحى، باعتبار أن الإصابة تجعل من العسكري مدنيًا غير مشارك في الحرب.

ندوة في جامعة البترا تكشف ازدواجية معايير "القانون الدَّولي الإنسانيّ" تجاه القضية الفلسطينية

19/11/2022

أشارت ندوة قانونية عُقِدت في جامعة البترا تحت عنوان: "القانون الدّولي الإنسانيّ: آفاق وتحديات" إلى أن القضية الفلسطينية تكشف عن ضعف تطبيق القانون الدّولي الإنسانيّ. كما أنها تكشف عن ازدواجية في معايير تطبيق القانون، وتلحق الضرر بمصالح اللاجئين من الحروب؛ إذ تجاهل القانون الدّولي الإنسانيّ حقوق اللاجئين الفلسطينيين منذ عام 1948 بينما أخذ "بالتباكي على اللاجئين الأوكرانيّين" منذ بدء اندلاع الحرب الروسيّة الأوكرانيّة.

ورعى رئيس جامعة البترا الأستاذ الدكتور رامي عبد الرحيم، والمستشار الأعلى للجامعة الأستاذ الدكتور عدنان بدران أعمال الندوة التي نظّمتها كلية الحقوق على مسرح الأنباط في الجامعة، وأدارها الدكتور صايل المومني من كلية الحقوق في جامعة البترا.

وقال عميد كلية الحقوق في جامعة البترا الدكتور علي الدباس إن انعقاد الندوة ينطلق من حرص جامعة البترا على خدمة المجتمع المحلّيّ، ويشكل دعمًا لجهود اللجنة الوطنية للقانون الدّولي الإنساني التي تهدف إلى الحد من آثار النزاعات المسلحة، وحماية الأشخاص الذين لا يشتركون مباشرة أو بشكل فاعل في الأعمال العدائية، أو الذين كفوا عن المشاركة فيها، كما أنه يفرض قيودًا على وسائل الحرب وأساليبها.

وقال الدكتور محمد الطراونة في كلمة بعنوان: "التّحديات التي تواجه القانون الدولي الإنساني" إن القضية الفلسطينية تعد من أكبر تحديات القانون الدولي الإنساني لما تكشفه من ضعف تطبيق بنوده على الاحتلال الإسرائيلي. فالقانون الدوليّ يتجاهل حقوق اللّاجئين الفلسطينيّين منذ عام 1948 وفي الوقت ذاته لا ينفكّ يتباكى على اللاجئين الأوكرانيين، فضلًا عن خلطه الواضح بين الإرهاب الحقيقي وحق الدفاع عن النفس. وأضاف الطّراونة أن النزاع في سوريا واليمن المستمر منذ سنوات قد كشف عن ازدواجية في تطبيق القانون الدولي.

وقال الدكتور عمر إعمر في كلمة بعنوان "المستجدات في القانون الدولي الإنساني" إن القانون الدولي لم يتمكن من تصفية وإنهاء أقدم استعمار استيطاني في العصر الحديث وهو الاستعمار الإسرائيلي، والمعطيات على أرض الواقع تشير بوضوح إلى أن الطرف الضعيف هو فقط من يلجأ إلى تفعيل القانون الدولي الإنساني.

وأشار إعمر إلى أن تحريم الحرب الإلكترونية حتى اليوم لم يرد في المواثيق الدولية، على الرغم مما يتعرض له القانون الدولي الإنساني من حرب إلكترونية قد يمتدّ تأثيرها إلى محاولة السيطرة على حواسيب التحكّم في الملاحة الجوية والملاحة البحرية، معلّلًا ذلك بأن الحرب الإلكترونية لا تحدث إلا في الفضاء الافتراضي، وهو ما أوجد جدلًا قانونيًا حول تجريم الهجمات الإلكترونية على الرغم من خطورتها البالغة.

وأشار رئيس اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني الفريق المتقاعد مأمون الخصاونة في كلمة بعنوان: "أضواء على اللجنة الوطنية الأردنية للقانون الدولي الإنساني" أشار إلى وجود خلط بين القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان، مبينًا أن قانون حقوق الإنسان يعمل على حماية الفرد وقت السلم، وضمان حقوقه أمام السلطة العامة في دولته، بينما يهدف القانون الدولي الإنساني إلى حماية الفرد في حالات النزاع المسلح، وضبط أساليب القتال حتى لا تتحول الحروب إلى مجازر.

وأشار الخصاونة إلى أن اللجنة الوطنية الأردنية للقانون الإنساني هي واحدة من مئة وعشرين لجنة قانونية منتشرة في دول العالم تعمل كلها على تعديل التشريعات الوطنية بما يتناسب مع القانون الدولي الإنساني، مشيرًا إلى مساهمة اللجنة الوطنية الأردنية في صياغة عدد من التشريعات في القانون العسكري وقانون العقوبات وقانون غسيل الأموال والإرهاب.

وقال الدكتور عمر العكور في كلمة بعنوان "مقدمة في القانون الدولي" إن قواعد القانون الدولي الإنساني هي قواعد ملزمة تعمل على حماية المدنيين من أي اعتداء، لأن الاعتداء على المدنيين يعد جريمة وفقًا للقانون.

وأضاف العكور أن تعريف "المدنيين" في القانون الدولي الإنساني يقصد منه الأشخاص غير العسكريّين. وهو بهذا التعريف يشمل الأطفال والنساء والمدنيين من الرجال. ويتسع ليشمل أسرى الحرب والجرحى، باعتبار أن الإصابة تجعل من العسكري مدنيًا غير مشارك في الحرب.

اخبار محلية - 19-11-2022 11:55 AM

عمان جو - أشارت ندوة قانونية عُقِدت في جامعة البترا تحت عنوان: "القانون الدَّولي الإنسانيّ: آفاق وتحديات" إلى أن القضية الفلسطينية تكشف عن ضعف تطبيق القانون الدَّولي الإنسانيّ، كما أنها تكشف عن ازدواجية في معايير تطبيق القانون، وتلحق الضرر بمصالح اللاجئين من الحروب؛ إذ تجاهل القانون الدَّولي الإنسانيّ حقوق اللاجئين الفلسطينيين منذ عام 1948 بينما أخذ "بالتباكي على اللاجئين الأوكرانيين" منذ بدء اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية.

ورعى رئيس جامعة البترا الأستاذ الدكتور رامي عبد الرحيم، والمستشار الأعلى للجامعة الأستاذ الدكتور عدنان بدران أعمال الندوة التي نظَّمتها كلية الحقوق على مسرح الأنباط في الجامعة، وأدارها الدكتور صايل المومني من كلية الحقوق في جامعة البترا.

وقال عميد كلية الحقوق في جامعة البترا الدكتور علي الدباس إن انعقاد الندوة ينطلق من حرص جامعة البترا على خدمة المجتمع المحلّي، ويشكل دعمًا لجهود اللجنة الوطنية للقانون الدَّولي الإنساني التي تهدف إلى الحد من آثار النزاعات المسلحة، وحماية الأشخاص الذين لا يشتركون مباشرة أو بشكل فاعل في الأعمال العدائية، أو الذين كفوا عن المشاركة فيها، كما أنه يفرض قيودًا على وسائل الحرب وأساليبها.

وقال الدكتور محمد الطراونة في كلمة بعنوان: "التَّحدّيات التي تواجه القانون الدولي الإنساني" إن القضية الفلسطينية تعد من أكبر تحديات القانون الدولي الإنساني لما تكشفه من ضعف تطبيق بنوده على الاحتلال الإسرائيلي، فالقانون الدوليّ يتجاهل حقوق اللّاجئين الفلسطينيّين منذ عام 1948 وفي الوقت ذاته لا ينفكّ يتباكى على اللاجئين الأوكرانيين، فضلًا عن خلطه الواضح بين الإرهاب الحقيقي وحق الدفاع عن النفس. وأضاف الطّراونة أن النزاع في سوريا واليمن المستمر منذ سنوات قد كشف عن ازدواجية في تطبيق القانون الدولي.

وقال الدكتور عمر إعمر في كلمة بعنوان "المستجدات في القانون الدولي الإنساني" إن القانون الدولي لم يتمكن من تصفية وإنهاء أقدم استعمار استيطاني في العصر الحديث وهو الاستعمار الإسرائيلي، والمعطيات على أرض الواقع تشير بوضوح إلى أن الطرف الضعيف هو فقط من يلجأ إلى تفعيل القانون الدولي الإنساني.

وأشار إعمر إلى أن تجريم الحرب الإلكترونية حتى اليوم لم يرد في المواثيق الدولية، على الرغم مما يتعرض له القانون الدولي الإنساني من حرب إلكترونية قد يمتدّ تأثيرها إلى محاولة السيطرة على حواسيب التحكّم في الملاحة الجويّة والملاحة البحرية، معلّلًا ذلك بأن الحرب الإلكترونية لا تحدث إلا في الفضاء الافتراضي، وهو ما أوجد جدلًا قانونيًا حول تجريم الهجمات الإلكترونية على الرغم من خطورتها البالغة.

وأشار رئيس اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني الفريق المتقاعد مأمون الخصاونة في كلمة بعنوان: "أضواء على اللجنة الوطنية الأردنية للقانون الدولي الإنساني" أشار إلى وجود خلط بين القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان، مبينًا أن قانون حقوق الإنسان يعمل على حماية الفرد وقت السلم، وضمان حقوقه أمام السلطة العامة في دولته، بينما يهدف القانون الدولي الإنساني إلى حماية الفرد في حالات النزاع المسلح، وضبط أساليب القتال حتى لا تتحول الحروب إلى مجازر.

وأشار الخصاونة إلى أن اللجنة الوطنية الأردنية للقانون الإنساني هي واحدة من مئة وعشرين لجنة قانونية منتشرة في دول العالم تعمل كلها على تعديل التشريعات الوطنية بما يتناسب مع القانون الدولي الإنساني، مشيرًا إلى مساهمة اللجنة الوطنية الأردنية في صياغة عدد من التشريعات في القانون العسكري وقانون العقوبات وقانون غسيل الأموال والإرهاب.

وقال الدكتور عمر العكور في كلمة بعنوان "مقدمة في القانون الدولي" إن قواعد القانون الدولي الإنساني هي قواعد ملزِمة تعمل على حماية المدنيين من أي اعتداء، لأن الاعتداء على المدنيين يعد جريمة وفقًا للقانون.

وأضاف العكور أن تعريف "المدنيين" في القانون الدولي الإنساني يقصد منه الأشخاص غير العسكريّين. وهو بهذا التعريف يشمل الأطفال والنساء والمدنيين من الرجال، ويتسع ليشمل أسرى الحرب والجرحى، باعتبار أن الإصابة تجعل من العسكري مدنيًا غير مشارك في الحرب.

13.

إعداد المنسق الإعلامي: رائـد أبو يعقوب

ندوة في جامعة البترا تكشف ازدواجية معايير 'القانون الدّولي الإنساني' تجاه القضية الفلسطينية (صور)

مدار الساعة ، نشر في 2022/11/19 الساعة 12:22

مدار الساعة -شارت ندوة قانونية عُقِدت في جامعة البترا تحت عنوان: "القانون الدّولي الإنسانيّ: آفاق وتحديات" إلى أن القضية الفلسطينية تكشف عن ضعف تطبيق القانون الدّولي الإنساني، كما أنها تكشف عن ازدواجية في معايير تطبيق القانون، وتلحق الضرر بمصالح اللاجئين من الحروب؛ إذ تجاهل القانون الدّولي الإنسانيّ حقوق اللاجئين الفلسطينيين منذ عام 1948 بينما أخذ "بالتباكي على اللاجئين الأوكرانيّين" منذ بدء اندلاع الحرب الروسيّة الأوكرانيّة.

ورعى رئيس جامعة البترا الأستاذ الدكتور رامي عبد الرحيم، والمستشار الأعلى للجامعة الأستاذ الدكتور عدنان بدران أعمال الندوة التي نظّمتها كلية الحقوق على مسرح الأنباط في الجامعة، وأدارها الدكتور صايل المومني من كلية الحقوق في جامعة البترا.

وقال عميد كلية الحقوق في جامعة البترا الدكتور علي الدباس إن انعقاد الندوة ينطلق من حرص جامعة البترا على خدمة المجتمع المحلّيّ، ويشكل دعمًا لجهود اللجنة الوطنية للقانون الدّولي الإنساني التي تهدف إلى الحد من آثار النزاعات المسلحة، وحماية الأشخاص الذين لا يشتركون مباشرة أو بشكل فاعل في الأعمال العدائية، أو الذين كفوا عن المشاركة فيها، كما أنه يفرض قيودًا على وسائل الحرب وأساليبها.

وقال الدكتور محمد الطراونة في كلمة بعنوان: "التّحدّيات التي تواجه القانون الدولي الإنساني" إن القضية الفلسطينية تعد من أكبر تحديات القانون الدولي الإنساني لما تكشفه من ضعف تطبيق بنوده على الاحتلال الإسرائيلي، فالقانون الدوليّ يتجاهل حقوق اللّاجئين الفلسطينيّين منذ عام 1948 وفي الوقت ذاته لا ينفكّ يتباكى على اللاجئين الأوكرانيين، فضلًا عن خلطه الواضح بين الإرهاب الحقيقي وحق الدفاع عن النفس. وأضاف الطّراونة أن النزاع في سوريا واليمن المستمر منذ سنوات قد كشف عن ازدواجية في تطبيق القانون الدولي.

وقال الدكتور عمر إعمر في كلمة بعنوان "المستجدات في القانون الدولي الإنساني" إن القانون الدولي لم يتمكن من تصفية وإنهاء أقدم استعمار استيطاني في العصر الحديث وهو الاستعمار الإسرائيلي، والمعطيات على أرض الواقع تشير بوضوح إلى أن الطرف الضعيف هو فقط من يلجأ إلى تفعيل القانون الدولي الإنساني.

وأشار إعمر إلى أن تجريم الحرب الإلكترونية حق اليوم لم يرد في المواثيق الدولية، على الرغم مما يتعرض له القانون الدولي الإنساني من حرب إلكترونية قد يمتدّ تأثيرها إلى محاولة السيطرة على حواسيب التحكّم في الملاحة الجويّة والملاحة البحرية، معلّلًا ذلك بأن الحرب الإلكترونية لا تحدث إلا في الفضاء الافتراضي، وهو ما أوجد جدلًا قانونيًا حول تجريم الهجمات الإلكترونية على الرغم من خطورتها البالغة.

وأشار رئيس اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني الفريق المتقاعد مأمون الخصاونة في كلمة بعنوان: "أضواء على اللجنة الوطنية الأردنية للقانون الدولي الإنسانيّ" أشار إلى وجود خلط بين القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان، مبينًا أن قانون حقوق الإنسان يعمل على حماية الفرد وقت السلم، وضمان حقوقه أمام السلطة العامة في دولته، بينما يهدف القانون الدولي الإنساني إلى حماية الفرد في حالات النزاع المسلح، وضبط أساليب القتال حتى لا تتحول الحروب إلى مجازر.

وأشار الخصاونة إلى أن اللجنة الوطنية الأردنية للقانون الإنساني هي واحدة من مئة وعشرين لجنة قانونية منتشرة في دول العالم تعمل كلها على تعديل التشريعات الوطنية بما يتناسب مع القانون الدولي الإنساني، مشيرًا إلى مساهمة اللجنة الوطنية الأردنية في صياغة عدد من التشريعات في القانون العسكري وقانون العقوبات وقانون غسيل الأموال والإرهاب.

وقال الدكتور عمر العكور في كلمة بعنوان "مقدمة في القانون الدولي" إن قواعد القانون الدولي الإنساني هي قواعد ملزمة تعمل على حماية المدنيين من أي اعتداء، لأن الاعتداء على المدنيين يعد جريمة وفقًا للقانون.

وأضاف العكور أن تعريف "المدنيين" في القانون الدولي الإنساني يقصد منه الأشخاص غير العسكريّين. وهو بهذا التعريف يشمل الأطفال والنساء والمدنيين من الرجال، ويتسع ليشمل أسرى الحرب والجرحى، باعتبار أن الإصابة تجعل من العسكري مدنيًا غير مشارك في الحرب.

.14

إعداد المنسق الإعلامي: رائـد أبو يعقوب

ندوة في جامعة البترا تكشف ازدواجية معايير "القانون الدَّولي الإنسانيّ" تجاه القضية الفلسطينية

تاريخ النشر : السبت - 2022-11-19 | 11:42 am

الأنباط -

أشارت ندوة قانونية عُقِدت في جامعة البترا تحت عنوان: "القانون الدَّولي الإنسانيّ: آفاق وتحديات" إلى أن القضية الفلسطينية تكشف عن ضعف تطبيق القانون الدَّولي الإنسانيّ، كما أنها تكشف عن ازدواجية في معايير تطبيق القانون، وتلحق الضرر بمصالح اللاجئين من الحروب؛ إذ تجاهل القانون الدَّولي الإنسانيّ حقوق اللاجئين الفلسطينيين منذ عام 1948 بينما أخذ "بالتباكي على اللاجئين الأوكرانيّين" منذ بدء اندلاع الحرب الروسيّة الأوكرانيّة.

ورعى رئيس جامعة البترا الأستاذ الدكتور رامي عبد الرحيم، والمستشار الأعلى للجامعة الأستاذ الدكتور عدنان بدران أعمال الندوة التي نظّمتها كلية الحقوق على مسرح الأنباط في الجامعة، وأدارها الدكتور صايل المومني من كلية الحقوق في جامعة البترا.

وقال عميد كلية الحقوق في جامعة البترا الدكتور علي الدباس إن انعقاد الندوة ينطلق من حرص جامعة البترا على خدمة المجتمع المحلّيّ، ويشكل دعمًا لجهود اللجنة الوطنية للقانون الدَّولي الإنساني التي تهدف إلى الحد من آثار النزاعات المسلحة، وحماية الأشخاص الذين لا يشتركون مباشرة أو بشكل فاعل في الأعمال العدائية، أو الذين كفوا عن المشاركة فيها، كما أنه يفرض قيودًا على وسائل الحرب وأساليبها.

وقال الدكتور محمد الطراونة في كلمة بعنوان: "التّحدّيات التي تواجه القانون الدولي الإنساني" إن القضية الفلسطينية تعد من أكبر تحديات القانون الدولي الإنساني لما تكشفه من ضعف تطبيق بنوده على الاحتلال الإسرائيلي، فالقانون الدوليّ يتجاهل حقوق اللّاجئين الفلسطينيّين منذ عام 1948 وفي الوقت ذاته لا ينفكّ يتباكى على اللاجئين الأوكرانيين، فضلًا عن خلطه الواضح بين الإرهاب الحقيقي وحق الدفاع عن النفس. وأضاف الطّراونة أن النزاع في سوريا واليمن المستمر منذ سنوات قد كشف عن ازدواجية في تطبيق القانون الدولي.

وقال الدكتور عمر إعمر في كلمة بعنوان "المستجدات في القانون الدولي الإنساني" إن القانون الدولي لم يتمكن من تصفية وإنهاء أقدم استعمار استيطاني في العصر الحديث وهو الاستعمار الإسرائيلي، والمعطيات على أرض الواقع تشير بوضوح إلى أن الطرف الضعيف هو فقط من يلجأ إلى تفعيل القانون الدولي الإنساني.

وأشار إعمر إلى أن تجريم الحرب الإلكترونية حتى اليوم لم يرد في المواثيق الدولية، على الرغم مما يتعرض له القانون الدولي الإنساني من حرب إلكترونية قد يمتدّ تأثيرها إلى محاولة السيطرة على حواسيب التحكّم في المِلاحة الجويّة والملاحة البحرية، معلّلًا ذلك بأن الحرب الإلكترونية لا تحدث إلا في الفضاء الافتراضي، وهو ما أوجد جدلًا قانونيًا حول تجريم الهجمات الإلكترونية على الرغم من خطورتها البالغة.

وأشار رئيس اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني الفريق المتقاعد مأمون الخصاونة في كلمة بعنوان: "أضواء على اللجنة الوطنية الأردنية للقانون الدولي الإنسانيّ" أشار إلى وجود خلط بين القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان، مبينًا أن قانون حقوق الإنسان يعمل على حماية الفرد وقت السلم، وضمان حقوقه أمام السلطة العامة في دولته، بينما يهدف القانون الدولي الإنساني إلى حماية الفرد في حالات النزاع المسلح، وضبط أساليب القتال حتى لا تتحول الحروب إلى مجازر.

وأشار الخصاونة إلى أن اللجنة الوطنية الأردنية للقانون الإنساني هي واحدة من مئة وعشرين لجنة قانونية منتشرة في دول العالم تعمل كلها على تعديل التشريعات الوطنية بما يتناسب مع القانون الدولي الإنساني، مشيرًا إلى مساهمة اللجنة الوطنية الأردنية في صياغة عدد من التشريعات في القانون العسكري وقانون العقوبات وقانون غسيل الأموال والإرهاب.

وقال الدكتور عمر العكور في كلمة بعنوان "مقدمة في القانون الدولي" إن قواعد القانون الدولي الإنساني هي قواعد ملزِمة تعمل على حماية المدنيين من أي اعتداء، لأن الاعتداء على المدنيين يعد جريمة وفقًا للقانون.

وأضاف العكور أن تعريف "المدنيين" في القانون الدولي الإنساني يقصد منه الأشخاص غير العسكريّين. وهو بهذا التعريف يشمل الأطفال والنساء والمدنيين من الرجال، ويتسع ليشمل أسرى الحرب والجرحى، باعتبار أن الإصابة تجعل من العسكري مدنيًا غير مشارك في الحرب.

مدارس و جامعات

ندوة في جامعة البترا تكشف ازدواجية معايير القانون الدّولي الإنسانيّ تجاه القضية الفلسطينية

مدارس و جامعات ⏲ السبت،19-11-2022 | 01:49 pm

نبوز الإخبارية :

أشارت ندوة قانونية عُقِدت في جامعة البترا تحت عنوان: "القانون الدّولي الإنسانيّ: آفاق وتحديات" إلى أن القضية الفلسطينية تكشف عن ضعف تطبيق القانون الدّولي الإنسانيّ. كما أنها تكشف عن ازدواجية في معايير تطبيق القانون، وتلحق الضرر بمصالح اللاجئين من الحروب؛ إذ تجاهل القانون الدّولي الإنسانيّ حقوق اللاجئين الفلسطينيين منذ عام 1948 بينما أخذ "بالتباكي على اللاجئين الأوكرانيّين" منذ بدء اندلاع الحرب الروسيّة الأوكرانيّة.

ورعى رئيس جامعة البترا الأستاذ الدكتور رامي عبد الرحيم، والمستشار الأعلى للجامعة الأستاذ الدكتور عدنان بدران أعمال الندوة التي نظمتها كلية الحقوق على مسرح الأنماط في الجامعة، وأدارها الدكتور صايل المومني من كلية الحقوق في جامعة البترا.

وقال عميد كلية الحقوق في جامعة البترا الدكتور علي الدباس إن انعقاد الندوة ينطلق من حرص جامعة البترا على خدمة المجتمع المحلّيّ. ويشكل دعمًا لجهود اللجنة الوطنية للقانون الدّولي الإنساني التي تهدف إلى الحد من آثار النزاعات المسلحة، وحماية الأشخاص الذين لا يشتركون مباشرة أو بشكل فاعل في الأعمال العدائية، أو الذين كفوا عن المشاركة فيها، كما أنه يفرض قيودًا على وسائل الحرب وأساليبها.

وقال الدكتور محمد الطراونة في كلمة بعنوان: "التّحديات التي تواجه القانون الدولي الإنساني" إن القضية الفلسطينية تعد من أكبر تحديات القانون الدولي الإنساني لما تكشفه من ضعف تطبيق بنوده على الاحتلال الإسرائيلي، فالقانون الدوليّ يتجاهل حقوق اللاجئين الفلسطينيّين منذ عام 1948 وفي الوقت ذاته لا ينفكّ يتباكى على اللاجئين الأوكرانيين، فضلًا عن خلطه الواضح بين الإرهاب الحقيقي وحق الدفاع عن النفس. وأضاف الطّراونة أن النزاع في سوريا واليمن المستمر منذ سنوات قد كشف عن ازدواجية في تطبيق القانون الدولي.

وقال الدكتور عمر إعمر في كلمة بعنوان "المستجدات في القانون الدولي الإنساني" إن القانون الدولي لم يتمكن من تصفية وإنهاء أقدم استعمار استيطاني في العصر الحديث وهو الاستعمار الإسرائيلي، والمعطيات على أرض الواقع تشير بوضوح إلى أن الطرف الضعيف هو فقط من يلجأ إلى تفعيل القانون الدولي الإنساني.

وأشار إعمر إلى أن تجريم الحرب الإلكترونية حتى اليوم لم يرد في المواثيق الدولية، على الرغم مما يتعرض له القانون الدولي الإنساني من حرب إلكترونية قد يمتدّ تأثيرها إلى محاولة السيطرة على حواسيب التحكّم في الملاحة الجوية والملاحة البحرية، معلّلًا ذلك بأن الحرب الإلكترونية لا تحدث إلا في الفضاء الافتراضي، وهو ما أوجد جدلًا قانونيًا حول تجريم الهجمات الإلكترونية على الرغم من خطورتها البالغة.

وأشار رئيس اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني الفريق المتقاعد مأمون الخصاونة في كلمة بعنوان: "أضواء على اللجنة الوطنية الأردنية للقانون الدولي الإنساني" أشار إلى وجود خلط بين القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان، مبينًا أن قانون حقوق الإنسان يعمل على حماية الفرد وقت السلم، وضمان حقوقه أمام السلطة العامة في دولته، بينما يهدف القانون الدولي الإنساني إلى حماية الفرد في حالات النزاع المسلح، وضبط أساليب القتال حتى لا تتحول الحروب إلى مجازر.

وأشار الخصاونة إلى أن اللجنة الوطنية الأردنية للقانون الإنساني هي واحدة من مئة وعشرين لجنة قانونية منتشرة في دول العالم تعمل كلها على تعديل التشريعات الوطنية بما يتناسب مع القانون الدولي الإنساني، مشيرًا إلى مساهمة اللجنة الوطنية الأردنية في صياغة عدد من التشريعات في القانون العسكري وقانون العقوبات وقانون غسيل الأموال والإرهاب.

وقال الدكتور عمر العكور في كلمة بعنوان "مقدمة في القانون الدولي" إن قواعد القانون الدولي الإنساني هي قواعد ملزمة تعمل على حماية المدنيين من أي اعتداء، لأن الاعتداء على المدنيين يعد جريمة وفقًا للقانون.

وأضاف العكور أن تعريف "المدنيين" في القانون الدولي الإنساني يقصد منه الأشخاص غير العسكريّين. وهو بهذا التعريف يشمل الأطفال والنساء والمدنيين من الرجال، ويتسع ليشمل أسرى الحرب والجرحى، باعتبار أن الإصابة تجعل من العسكري مدنيًا غير مشارك في الحرب.

ندوة في جامعة البترا تكشف ازدواجية معايير "القانون الدَّولي الإنساني" تجاه القضية الفلسطينية

الرئيسية - تعليم و جامعات

2022-11-19

صراحة نيوز - أشارت ندوة قانونية عُقِدت في جامعة البترا تحت عنوان: "القانون الدّولي الإنساني: آفاق وتحديات" إلى أن القضية الفلسطينية تكشف عن ضعف تطبيق القانون الدّولي الإنساني، كما أنها تكشف عن ازدواجية في معايير تطبيق القانون، وتلحق الضرر بمصالح اللاجئين من الحروب؛ إذ تجاهل القانون الدّولي الإنساني حقوق اللاجئين الفلسطينيين منذ عام 1948 بينما أخذ "بالتباكي على اللاجئين الأوكرانيّين" منذ بدء اندلاع الحرب الروسيّة الأوكرانيّة.

ورعى رئيس جامعة البترا الأستاذ الدكتور رامي عبد الرحيم، والمستشار الأعلى للجامعة الأستاذ الدكتور عدنان بدران أعمال الندوة التي نظّمتها كلية الحقوق على مسرح الأنباط في الجامعة، وأدارها الدكتور صايل المومني من كلية الحقوق في جامعة البترا.

وقال عميد كلية الحقوق في جامعة البترا الدكتور علي الدباس إن انعقاد الندوة ينطلق من حرص جامعة البترا على خدمة المجتمع المحلّي، ويشكل دعمًا لجهود اللجنة الوطنية للقانون الدّولي الإنساني التي تهدف إلى الحد من آثار النزاعات المسلحة، وحماية الأشخاص الذين لا يشتركون مباشرة أو بشكل فاعل في الأعمال العدائية، أو الذين كفوا عن المشاركة فيها، كما أنه يفرض قيودًا على وسائل الحرب وأساليبها.

وقال الدكتور محمد الطراونة في كلمة بعنوان: "التّحدّيات التي تواجه القانون الدولي الإنساني" إن القضية الفلسطينية تعد من أكبر تحديات القانون الدولي الإنساني لما تكشفه من ضعف تطبيق بنوده على الاحتلال الإسرائيلي، فالقانون الدوليّ يتجاهل حقوق اللّاجئين الفلسطينيّين منذ عام 1948 وفي الوقت ذاته لا ينفكّ يتباكى على اللاجئين الأوكرانيين، فضلًا عن خلطه الواضح بين الإرهاب الحقيقي وحق الدفاع عن النفس. وأضاف الطراونة أن النزاع في سوريا واليمن المستمر منذ سنوات قد كشف عن ازدواجية في تطبيق القانون الدولي.

وقال الدكتور عمر إعمر في كلمة بعنوان "المستّجدات في القانون الدولي الإنساني" إن القانون الدولي لم يتمكن من تصفية وإنهاء أقدم استعمار استيطاني في العصر الحديث وهو الاستعمار الإسرائيلي، والمعطيات على أرض الواقع تشير بوضوح إلى أن الطرف الضعيف هو فقط من يلجأ إلى تفعيل القانون الدولي الإنساني.

وأشار إعمر إلى أن تجريم الحرب الإلكترونية حتى اليوم لم يرد في المواثيق الدولية، على الرغم مما يتعرض له القانون الدولي الإنساني من حرب إلكترونية قد يمتدّ تأثيرها إلى محاولة السيطرة على حواسيب التحكّم في الملاحة الجويّة والملاحة البحرية، معللًا ذلك بأن الحرب الإلكترونية لا تحدث إلا في الفضاء الافتراضي، وهو ما أوجد جدلًا قانونيًا حول تجريم الهجمات الإلكترونية على الرغم من خطورتها البالغة.

وأشار رئيس اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني الفريق المتقاعد مأمون الخصاونة في كلمة بعنوان: "أضواء على اللجنة الوطنية الأردنية للقانون الدولي الإنساني" أشار إلى وجود خلط بين القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان، مبينًا أن قانون حقوق الإنسان يعمل على حماية الفرد وقت السلم، وضمان حقوقه أمام السلطة العامة في دولته، بينما يهدف القانون الدولي الإنساني إلى حماية الفرد في حالات النزاع المسلح، وضبط أساليب القتال حتى لا تتحول الحروب إلى مجازر.

وأشار الخصاونة إلى أن اللجنة الوطنية الأردنية للقانون الإنساني هي واحدة من مئة وعشرين لجنة قانونية منتشرة في دول العالم تعمل كلها على تعديل التشريعات الوطنية بما يتناسب مع القانون الدولي الإنساني، مشيرًا إلى مساهمة اللجنة الوطنية الأردنية في صياغة عدد من التشريعات في القانون العسكري وقانون العقوبات وقانون غسيل الأموال والإرهاب.

وقال الدكتور عمر العكور في كلمة بعنوان "مقدمة في القانون الدولي" إن قواعد القانون الدولي الإنساني هي قواعد ملزمة تعمل على حماية المدنيين من أي اعتداء، لأن الاعتداء على المدنيين يعد جريمة وفقًا للقانون.

وأضاف العكور أن تعريف "المدنيين" في القانون الدولي الإنساني يقصد منه الأشخاص غير العسكريّين. وهو بهذا التعريف يشمل الأطفال والنساء والمدنيين من الرجال، ويتسع ليشمل أسرى الحرب والجرحى، باعتبار أن الإصابة تجعل من العسكري مدنيًا غير مشارك في الحرب.

.17

إعداد المنسق الإعلامي: رائـد أبو يعقوب

ندوة في جامعة البترا تكشف ازدواجية معايير "القانون الدَّولي الإنسانيّ" تجاه القضية الفلسطينية

تاريخ النشر : السبت - 19-11-2022 | 11:24 am
آخر تحديث : السبت - 19-11-2022 | 11:24 am

الوقائع الاخبارية:أشارت ندوة قانونية عُقدت في جامعة البترا تحت عنوان: "القانون الدّولي الإنسانيّ: آفاق وتحديات" إلى أن القضية الفلسطينية تكشف عن ضعف تطبيق القانون الدّولي الإنسانيّ، كما أنها تكشف عن ازدواجية في معايير تطبيق القانون، وتلحق الضرر بمصالح اللاجئين من الحروب؛ إذ تجاهل القانون الدّولي الإنسانيّ حقوق اللاجئين الفلسطينيين منذ عام 1948 بينما أخذ "بالتباكي على اللاجئين الأوكرانيين" منذ بدء اندلاع الحرب الروسيّة الأوكرانيّة.

ورعى رئيس جامعة البترا الأستاذ الدكتور رامي عبد الرحيم، والمستشار الأعلى للجامعة الأستاذ الدكتور عدنان بدران أعمال الندوة التي نظّمتها كلية الحقوق على مسرح الأنباط في الجامعة، وأدارها الدكتور صايل المومني من كلية الحقوق في جامعة البترا.

وقال عميد كلية الحقوق في جامعة البترا الدكتور علي الدباس إن انعقاد الندوة ينطلق من حرص جامعة البترا على خدمة المجتمع المحلّي، ويشكل دعمًا لجهود اللجنة الوطنية للقانون الدّولي الإنساني التي تهدف إلى الحد من آثار النزاعات المسلحة، وحماية الأشخاص الذين لا يشتركون مباشرة أو بشكل فاعل في الأعمال العدائية، أو الذين كفوا عن المشاركة فيها، كما أنه يفرض قيودًا على وسائل الحرب وأساليبها.

وقال الدكتور محمد الطراونة في كلمة بعنوان: "التّحدّيات التي تواجه القانون الدولي الإنساني" إن القضية الفلسطينية تعد من أكبر تحديات القانون الدولي الإنساني لما تكشفه من ضعف تطبيق بنوده على الاحتلال الإسرائيلي، فالقانون الدولي يتجاهل حقوق اللاجئين الفلسطينيين منذ عام 1948 وفي الوقت ذاته لا ينفكّ يتباكى على اللاجئين الأوكرانيين، فضلًا عن خلطه الواضح بين الإرهاب الحقيقي وحق الدفاع عن النفس. وأضاف الطّراونة أن النزاع في سوريا واليمن المستمر منذ سنوات قد كشف عن ازدواجية في تطبيق القانون الدولي.

وقال الدكتور عمر إعمر في كلمة بعنوان "المستجدات في القانون الدولي الإنساني" إن القانون الدولي لم يتمكن من تصفية وإنهاء أقدم استعمار استيطاني في العصر الحديث وهو الاستعمار الإسرائيلي، والمعطيات على أرض الواقع تشير بوضوح إلى أن الطرف الضعيف هو فقط من يلجأ إلى تفعيل القانون الدولي الإنساني.

وأشار إعمر إلى أن تجريم الحرب الإلكترونية حتى اليوم لم يرد في المواثيق الدولية، على الرغم مما يتعرض له القانون الدولي الإنساني من حرب إلكترونية قد يمتدّ تأثيرها إلى محاولة السيطرة على حواسيب التحكّم في الملاحة الجوية والملاحة البحرية، معلّلًا ذلك بأن الحرب الإلكترونية لا تحدث إلا في الفضاء الافتراضي، وهو ما أوجد جدلًا قانونيًا حول تجريم الهجمات الإلكترونية على الرغم من خطورتها البالغة.

وأشار رئيس اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني الفريق المتقاعد مأمون الخصاونة في كلمة بعنوان: "أضواء على اللجنة الوطنية الأردنية للقانون الدولي الإنسانيّ" أشار إلى وجود خلط بين القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان، مبينًا أن قانون حقوق الإنسان يعمل على حماية الفرد وقت السلم، وضمان حقوقه أمام السلطة العامة في دولته، بينما يهدف القانون الدولي الإنساني إلى حماية الفرد في حالات النزاع المسلح، وضبط أساليب القتال حتى لا تتحول الحروب إلى مجازر.

وأشار الخصاونة إلى أن اللجنة الوطنية الأردنية للقانون الإنساني هي واحدة من مئة وعشرين لجنة قانونية منتشرة في دول العالم تعمل كلها على تعديل التشريعات الوطنية بما يتناسب مع القانون الدولي الإنساني، مشيرًا إلى مساهمة اللجنة الوطنية الأردنية في صياغة عدد من التشريعات في القانون العسكري وقانون العقوبات وقانون غسيل الأموال والإرهاب.

وقال الدكتور عمر العكور في كلمة بعنوان "مقدمة في القانون الدولي" إن قواعد القانون الدولي الإنساني هي قواعد ملزمة تعمل على حماية المدنيين من أي اعتداء، لأن الاعتداء على المدنيين يعد جريمة وفقًا للقانون.

وأضاف العكور أن تعريف "المدنيين" في القانون الدولي الإنساني يقصد منه الأشخاص غير العسكريين. وهو بهذا التعريف يشمل الأطفال والنساء والمدنيين من الرجال، ويتسع ليشمل أسرى الحرب والجرحى، باعتبار أن الإصابة تجعل من العسكري مدنيًا غير مشارك في الحرب.

تابعوا الوقائع على Google News

ندوة في جامعة البترا تكشف ازدواجية معايير "القانون الدَّولي الإنسانيّ" تجاه القضية الفلسطينية

جامعات السبت-19-11-2022 | 11:30 am

صوت عمان :

أشارت ندوة قانونية عُقِدت في جامعة البترا تحت عنوان: "القانون الدَّولي الإنسانيّ: آفاق وتحديات" إلى أن القضية الفلسطينية تكشف عن ضعف تطبيق القانون الدَّولي الإنسانيّ، كما أنها تكشف عن ازدواجية في معايير تطبيق القانون، وتلحق الضرر بمصالح اللاجئين من الحروب؛ إذ تجاهل القانون الدَّولي الإنسانيّ حقوق اللاجئين الفلسطينيين منذ عام 1948 بينما أخذ "بالتباكي على اللاجئين الأوكرانيّين" منذ بدء اندلاع الحرب الروسيّة الأوكرانيّة.

ورعى رئيس جامعة البترا الأستاذ الدكتور رامي عبد الرحيم، والمستشار الأعلى للجامعة الأستاذ الدكتور عدنان بدران أعمال الندوة التي نظّمتها كلية الحقوق على مسرح الأنباط في الجامعة، وأدارها الدكتور صابل المومني من كلية الحقوق في جامعة البترا.

وقال عميد كلية الحقوق في جامعة البترا الدكتور علي الدباس إن انعقاد الندوة ينطلق من حرص جامعة البترا على خدمة المجتمع المحلّيّ، ويشكل دعمًا لجهود اللجنة الوطنية للقانون الدَّولي الإنساني التي تهدف إلى الحد من آثار النزاعات المسلحة، وحماية الأشخاص الذين لا يشتركون مباشرة أو بشكل فاعل في الأعمال العدائية، أو الذين كفوا عن المشاركة فيها، كما أنه يفرض قيودًا على وسائل الحرب وأساليبها.

وقال الدكتور محمد الطراونة في كلمة بعنوان: "التّحدّيات التي تواجه القانون الدولي الإنساني" إن القضية الفلسطينية تعد من أكبر تحديات القانون الدولي الإنساني لما تكشفه من ضعف تطبيق بنوده على الاحتلال الإسرائيلي، فالقانون الدوليّ يتجاهل حقوق اللّاجئين الفلسطينيّين منذ عام 1948 وفي الوقت ذاته لا ينفكّ يتباكى على اللاجئين الأوكرانيين، فضلًا عن خلطه الواضح بين الإرهاب الحقيقي وحق الدفاع عن النفس.

وأضاف الطّراونة أن النزاع في سوريا واليمن المستمر منذ سنوات قد كشف عن ازدواجية في تطبيق القانون الدولي.

وقال الدكتور عمر إعمر في كلمة بعنوان "المستجدات في القانون الدولي الإنساني" إن القانون الدولي لم يتمكن من تصفية وإنهاء أقدم استعمار استيطاني في العصر الحديث وهو الاستعمار الإسرائيلي، والمعطيات على أرض الواقع تشير بوضوح إلى أن الطرف الضعيف هو فقط من يلجأ إلى تفعيل القانون الدولي الإنساني.

وأشار إعمر إلى أن تجريم الحرب الإلكترونية حتى اليوم لم يرد في المواثيق الدولية، على الرغم مما يتعرض له القانون الدولي الإنساني من حرب إلكترونية قد يمتدّ تأثيرها إلى محاولة السيطرة على حواسيب التحكّم في الملاحة الجويّة والملاحة البحرية، معلّلًا ذلك بأن الحرب الإلكترونية لا تحدث إلا في الفضاء الافتراضي، وهو ما أوجد جدلًا قانونيًا حول تجريم الهجمات الإلكترونية على الرغم من خطورتها البالغة.

وأشار رئيس اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني الفريق المتقاعد مأمون الخصاونة في كلمة بعنوان: "أضواء على اللجنة الوطنية الأردنية للقانون الدولي الإنسانيّ" أشار إلى وجود خلط بين القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان، مبينًا أن قانون حقوق الإنسان يعمل على حماية الفرد وقت السلم، وضمان حقوقه أمام السلطة العامة في دولته، بينما يهدف القانون الدولي الإنساني إلى حماية الفرد في حالات النزاع المسلح، وضبط أساليب القتال حتى لا تتحول الحروب إلى مجازر.

وأشار الخصاونة إلى أن اللجنة الوطنية الأردنية للقانون الإنساني هي واحدة من مئة وعشرين لجنة قانونية منتشرة في دول العالم تعمل كلها على تعديل التشريعات الوطنية بما يتناسب مع القانون الدولي الإنساني، مشيرًا إلى مساهمة اللجنة الوطنية الأردنية في صياغة عدد من التشريعات في القانون العسكري وقانون العقوبات وقانون غسيل الأموال والإرهاب.

وقال الدكتور عمر العكور في كلمة بعنوان "مقدمة في القانون الدولي" إن قواعد القانون الدولي الإنساني هي قواعد ملزمة تعمل على حماية المدنيين من أي اعتداء، لأن الاعتداء على المدنيين يعد جريمة وفقًا للقانون.
وأضاف العكور أن تعريف "المدنيين" في القانون الدولي الإنساني يقصد منه الأشخاص غير العسكريّين. وهو بهذا التعريف يشمل الأطفال والنساء والمدنيين من الرجال، ويتسع ليشمل أسرى الحرب والجرحى، باعتبار أن الإصابة تجعل من العسكري مدنيًا غير مشارك في الحرب.

إعداد المنسق الإعلامي: رائـد أبو يعقوب

تعليم

ندوة في جامعة البترا تكشف ازدواجية معايير "القانون الدّولي الإنساني" تجاه القضية الفلسطينية

راصد الإخباري :

أشارت ندوة قانونية عُقدت في جامعة البترا تحت عنوان: "القانون الدّولي الإنساني: آفاق وتحديات" إلى أن القضية الفلسطينية تكشف عن ضعف تطبيق القانون الدّولي الإنساني؛ كما أنها تكشف عن ازدواجية في معايير تطبيق القانون، وتلحق الضرر بمصالح اللاجئين من الحروب؛ إذ تجاهل القانون الدّولي الإنساني حقوق اللاجئين الفلسطينيين منذ عام 1948 بينما أخذ "بالتباكي على اللاجئين الأوكرانيّين" منذ بدء اندلاع الحرب الروسيّة الأوكرانيّة.

ورعى رئيس جامعة البترا الأستاذ الدكتور رامي عبد الرحيم، والمستشار الأعلى للجامعة الأستاذ الدكتور عدنان بدران أعمال الندوة التي نظّمتها كلية الحقوق على مسرح الأنباط في الجامعة، وأدارها الدكتور صايل المومني من كلية الحقوق في جامعة البترا.

وقال عميد كلية الحقوق في جامعة البترا الدكتور علي الدباس إن انعقاد الندوة ينطلق من حرص جامعة البترا على خدمة المجتمع المحلّي، وبشكل دعمًا لجهود اللجنة الوطنية للقانون الدّولي الإنساني التي تهدف إلى الحد من آثار النزاعات المسلحة، وحماية الأشخاص الذين لا يشتركون مباشرة أو بشكل فاعل في الأعمال العدائية، أو الذين كفوا عن المشاركة فيها، كما أنه يفرض قيودًا على وسائل الحرب وأساليبها.

وقال الدكتور محمد الطراونة في كلمة بعنوان: "التّحديات التي تواجه القانون الدولي الإنساني" إن القضية الفلسطينية تعد من أكبر تحديات القانون الدولي الإنساني لما تكشفه من ضعف تطبيق بنوده على الاحتلال الإسرائيلي، فالقانون الدولي يتجاهل حقوق اللاجئين الفلسطينيّين منذ عام 1948 وفي الوقت ذاته لا ينفكّ يتباكى على اللاجئين الأوكرانيين، فضلًا عن خلطه الواضح بين الإرهاب الحقيقي وحق الدفاع عن النفس. وأضاف الطراونة أن النزاع في سوريا واليمن المستمر منذ سنوات قد كشف عن ازدواجية في تطبيق القانون الدولي.

وقال الدكتور عمر إعمر في كلمة بعنوان "المستجدات في القانون الدولي الإنساني" إن القانون الدولي لم يتمكن من تصفية وإنهاء أقدم استعمار استيطاني في العصر الحديث وهو الاستعمار الإسرائيلي، والمعطيات على أرض الواقع تشير بوضوح إلى أن الطرف الضعيف هو فقط من يلجأ إلى تفعيل القانون الدولي الإنساني.

وأشار إعمر إلى أن تجريم الحرب الإلكترونية حتى اليوم لم يرد في المواثيق الدولية، على الرغم مما يتعرض له القانون الدولي الإنساني من حرب إلكترونية قد يمتدّ تأثيرها إلى محاولة السيطرة على حواسيب التحكّم في الملاحة الجوّية والملاحة البحرية، معلّلًا ذلك بأن الحرب الإلكترونية لا تحدث إلا في الفضاء الافتراضي، وهو ما أوجد جدلًا قانونيًا حول تجريم الهجمات الإلكترونية على الرغم من خطورتها البالغة.

وأشار رئيس اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني الفريق المتقاعد مأمون الخصاونة في كلمة بعنوان: "أضواء على اللجنة الوطنية الأردنية للقانون الدولي الإنساني" أشار إلى وجود خلط بين القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان، مبينًا أن قانون حقوق الإنسان يعمل على حماية الفرد وقت السلم، وضمان حقوقه أمام السلطة العامة في دولته، بينما يهدف القانون الدولي الإنساني إلى حماية الفرد في حالات النزاع المسلح، وضبط أساليب القتال حتى لا تتحول الحروب إلى مجازر.

وأشار الخصاونة إلى أن اللجنة الوطنية الأردنية للقانون الإنساني هي واحدة من مئة وعشرين لجنة قانونية منتشرة في دول العالم تعمل كلها على تعديل التشريعات الوطنية بما يتناسب مع القانون الدولي الإنساني، مشيرًا إلى مساهمة اللجنة الوطنية الأردنية في صياغة عدد من التشريعات في القانون العسكري وقانون العقوبات وقانون غسيل الأموال والإرهاب.

وقال الدكتور عمر العكور في كلمة بعنوان "مقدمة في القانون الدولي" إن قواعد القانون الدولي الإنساني هي قواعد ملزمة تعمل على حماية المدنيين من أي اعتداء، لأن الاعتداء على المدنيين يعد جريمة وفقًا للقانون.

وأضاف العكور أن تعريف "المدنيين" في القانون الدولي الإنساني يقصد منه الأشخاص غير العسكريّين. وهو بهذا التعريف يشمل الأطفال والنساء والمدنيين من الرجال، ويتسع ليشمل أسرى الحرب والجرحى، باعتبار أن الإصابة تجعل من العسكري مدنيًا غير مشارك في الحرب.

عمداء شؤون الطلبة يبحثون نشر العمل التطوعي بالجامعات

عمان – أوصى عمداء شؤون الطلبة في الجامعات الأردنية في الجلسة الحوارية التي نظمها مركز الكالوتي التنموي امس، بإنشاء مركز خدمة تنمية مجتمعية تطوعية في كل جامعة لتنظيم العمل التطوعي ووضع مسار اجباري في الجامعات للتعريف بالعمل التطوعي، ووضع خطط لبرامج تطوعية ذات مردود إيجابي على الجامعات والمجتمع.

كما اوصوا بنشر ثقافة التطوع وتنفيذ مشاريع تطوعية وطنية على مستوى الجامعات ومنح جائزة لأفضل جامعة في تنفيذ الأعمال التطوعية وانشاء بنك بيانات للأعمال التطوعية بالتعاون مع مركز الكالوتي، وإنشاء فرق تطوعية للعمل في أوقات الطوارئ ومساعدة الجهات المعنية.

وركزوا على دعم الجامعات للعمل التطوعي بتقديم الحوافز والمنح، وانشاء منصة موحدة للعمل التطوعي في الجامعات وعقد مؤتمرات دورية لطلاب الجامعات لتبادل الخبرات التطوعية، وتحفيز الطلاب بدعم مادي ومنح جامعية للطلبة المتطوعين.

وقال المدير التنفيذي لمركز الكالوتي التنموي الدكتور محمد العايدي في افتتاح الجلسة الحوارية إن المؤسسات غير الربحية مثل مركز الكالوتي رديفة للقطاع العام في دعم العملية التعليمية، وأن التطوع يعمل على تفكيك الفكر المتطرف ويصبح المتطوع إنسانا إيجابيا في مجتمعه، مشيرا إلى أن 51% بالمئة من الذين إنخرطوا في أعمال تطوعية حصلوا على عمل بعد التخرج من الجامعة.

واضاف أن المركز عقد الأسبوع الماضي جلسة حوارية لعدد من شباب المحافظات ناقشوا فيها دور الشباب في العمل التطوعي. وقال إن المركز مشروع تنموي وقفي لتقديم الأعمال التنموية الريادية يعمل على تعزيز إنسانية المتطوع وريادة الأعمال التشاركية وعقد دورات تدريبية وتقديم استشارات إدارية للجمعيات.**(بترا)**

.21

إعداد المنسق الإعلامي: رائـد أبو يعقوب